

Distr.: Limited
5 March 2020
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



لجنة المخدرات

الدورة الثالثة والستون

فيينا، ٢-٦ آذار/مارس ٢٠٢٠

مشروع التقرير

المقرر: إيمانويل نويكي (نيجيريا)

إضافة

متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها

١- نظرت اللجنة، في جلساتها الخامسة والسابعة والثامنة، المعقودة يومي ٤ و ٥ آذار/مارس ٢٠٢٠، في البند ٦ من جدول الأعمال، وفيما يلي نصه:

"متابعة تنفيذ جميع الالتزامات الواردة في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩ على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، من أجل التصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها:

(أ) النظر في الاستبيان المحسّن والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية،

حسبما هو مبين في الإعلان الوزاري الصادر في عام ٢٠١٩.^(١)

٢- وكان معروضاً على اللجنة للنظر في البند ٦ ما يلي:

(أ) الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة

ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية لعام ٢٠٠٩؛^(٢)

(١) الإعلان الوزاري بشأن تعزيز جهودنا على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي ابتغاء التعجيل بتنفيذ التزاماتنا المشتركة بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها، الفقرة الحادية عشرة من القسم المعنون "مسار العمل في المستقبل".

(٢) انظر الوثيقة E/2009/28، الفصل الأول، القسم جيم.



(ب) البيان الوزاري المشترك المنبثق عن استعراض لجنة المخدرات الرفيع المستوى، في عام ٢٠١٤، لتنفيذ الدول الأعضاء الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية؛^(٣)

(ج) الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الثلاثين للجمعية العامة، المعنونة "التزامنا المشترك بالتصدي لمشكلة المخدرات العالمية ومواجهتها على نحو فعال" (مرفق قرار الجمعية العامة د-١/٣٠)؛
(د) تقرير المدير التنفيذي عن أنشطة مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (E/CN.7/2020/2-E/CN.15/2020/2)؛

(هـ) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بتعاطي المخدرات (E/CN.7/2020/4)؛
(و) تقرير الأمانة عن الوضع العالمي فيما يتعلق بالاتجار بالمخدرات (E/CN.7/2020/5)؛
(ز) تقرير المدير التنفيذي عن الإجراءات التي اتخذتها الدول الأعضاء لتنفيذ الإعلان السياسي وخطة العمل بشأن التعاون الدولي صوب استراتيجية متكاملة ومتوازنة لمواجهة مشكلة المخدرات العالمية (E/CN.7/2020/6)؛

(ح) تقرير المدير التنفيذي عن التصدي لتفشي فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز وسائر الأمراض المنقولة بالدم بين متعاطي المخدرات (E/CN.7/2020/8)؛
(ط) مذكرة من الأمانة بشأن الاستبيان المحسّن والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية (E/CN.7/2020/12)؛

(ي) موجز مقدّم من السفير ميرغني أبكر الطيب بخيت (السودان)، رئيس الدورة الثانية والستين للجنة المخدرات، عن المناقشات المواضيعية بشأن تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، في إطار متابعة الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ (١٦-١٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٩) (E/CN.7/2020/CRP.1)؛

(ك) مذكرة من الأمانة عن تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، متابعة الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ (E/CN.7/2020/CRP.2)؛

(ل) مبادئ توجيهية لاستكمال الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية (E/CN.7/2020/CRP.3)، بصيغتها المعاد إصدارها؛

(م) تعزيز التعاون الدولي على مكافحة المواد الأفيونية غير المشروعة الأفغانية المصدر من خلال مواصلة وتقوية الدعم المقدم إلى مبادرة ميثاق باريس (E/CN.7/2020/CRP.8).

٣- وألقى كلمات استهلاكية كل من رئيسة فرع الأبحاث وتحليل الاتجاهات، ورئيس فرع الوقاية من المخدرات والصحة، ورئيسة فرع الجريمة المنظمة والاتجار غير المشروع، ورئيس وحدة مصادر كسب الرزق المستدامة التابعة للمكتب، وممثلة أمانة اللجنة. وتكلمت ممثلة عن الأوساط

(٣) انظر الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٤، الملحق رقم ٨ (E/2014/28)، الفصل الأول، القسم جيم.

العلمية، وشاهدت اللجنة أيضاً رسالة بالفيديو موجهة من ممثلة أخرى للأوساط العلمية. وتكلم أيضاً ممثلو منتدى الشباب التابع للمكتب.

٤- وتكلم ممثلو كرواتيا (نيابةً عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء، وكذلك ألبانيا وأندورا وأرمينيا والبوسنة والهرسك وجورجيا وآيسلندا والجزيل الأسود وجمهورية مقدونيا الشمالية والنرويج وجمهورية مولدوفا وأوكرانيا)، واليابان ونيجيريا وجنوب أفريقيا والصين ومصر وكندا والهند والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك وباكستان وتايلند وكينيا وبيرو.

٥- وتكلم أيضاً المراقبون عن إندونيسيا وجمهورية إيران الإسلامية وزامبيا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٦- وتكلم المراقب عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتكلم أيضاً المراقبون عن الاتحاد الدولي للمنظمات غير الحكومية لمنع إساءة استعمال المخدرات والمواد المخدرة، ومنظمة حملة التنمية والتضامن (فوروت)، وجمعية الحظن الوطنية، ومنظمة Frontline AIDS، والرابطة الدولية للحد من الأضرار، ولجنة فيينا للمنظمات غير الحكومية المعنية بالمخدرات، ومؤسسة أطفال الأحياء الفقيرة، والرابطة الدولية للرعاية الإيوائية والتسكينية.

ألف - المداولات

٧- أكد عدة متكلمين مجدداً الالتزام المتعهد به في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ بالتعجيل بتنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات المتعهد بها في العقد الماضي، مع تأكيد عدد من المتكلمين على أن الاتفاقيات الدولية الثلاث لمراقبة المخدرات وسائر الصكوك الدولية ذات الصلة تمثل الركن الأساسي لنظام المراقبة الدولية للمخدرات. وأكد عدة متكلمين مجدداً التزامهم باتباع نهج متوازن ومتكامل وشامل ومتعدد التخصصات يركز على الأدلة إزاء مشكلة المخدرات العالمية، مع احترام وحماية وتعزيز حقوق الإنسان وحرياته الأساسية عند وضع وتنفيذ السياسات المتعلقة بالمخدرات.

٨- وكرر عدد من المتكلمين التأكيد على دور اللجنة الرئيسي بصفتها الهيئة المعنية في الأمم المتحدة بصنع السياسات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمخدرات. كما أبرز عدة متكلمين الأدوار الهامة التي تنفذها كيانات الأمم المتحدة، ولا سيما المكتب ومنظمة الصحة العالمية والهيئة الدولية لمراقبة المخدرات، وشددوا على أهمية التعاون على جميع المستويات. وشدد العديد من المتكلمين على أهمية زيادة التعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، والتوسع في تقديم أنشطة بناء القدرات والمساعدة التقنية والتدريب الموجه لمساعدة الدول الأعضاء على التنفيذ الفعال لجميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، تماشياً مع الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩.

٩- وأكد العديد من المتكلمين على الحاجة إلى اتباع نهج شامل ومتكامل وجامع قائم على الصحة العمومية وحقوق الإنسان إزاء مشكلة المخدرات العالمية. وفي هذا السياق، عرض عدة متكلمين أمثلة للبرامج والتدخلات المنفذة على الصعيد الوطني، ومن بينها أنشطة التوعية في المجتمع المحلي، والبرامج الوقائية في محيط الأسر والمدارس والمجتمعات المحلية.

١٠- وأكد بعض المتكلمين على الحاجة إلى معالجة الأسباب الجذرية لتعاطي المخدرات، مُشددين على أهمية تنفيذ نهج متعددة القطاعات لعلاج الاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات. وعرض بعض المتكلمين الخدمات والتدخلات العلاجية المقدمة في بلدانهم، بما في ذلك الخدمات المتخصصة للعلاج من تعاطي المخدرات والعلاج في السجون. وأكد بعض المتكلمين أيضاً على أهمية تعزيز جهود إعادة التأهيل والتعافي وإعادة الإدماج في المجتمع بالنسبة للمصابين بالاضطرابات الناشئة عن تعاطي المخدرات، بما في ذلك التدريب المهني ودعم مصادر كسب الرزق وتوفير برامج التعافي. وأفاد بعض المتكلمين بارتفاع معدلات انتشار فيروس نقص المناعة البشرية والتهاب الكبد من النوع C بين متعاطي المخدرات بالحقن، وعرضوا معلومات عن السياسات والبرامج الوطنية الرامية إلى التقليل إلى أدنى حد من الآثار السلبية لتعاطي المخدرات على الصحة العمومية في إطار نهج شامل.

١١- وشدد بعض المتكلمين على ضرورة اتخاذ تدابير لزيادة إمكانية الحصول على المواد الخاضعة للمراقبة لتلبية الأغراض الطبية والعلمية، وبخاصة لمعالجة الألم والرعاية التيسيرية، بما في ذلك على سبيل المثال بعض الأدوية الواردة في قائمة الأدوية الأساسية، وتوسيع نطاق التغطية في شبكات التوزيع على الصعيد الوطني، وتحسين عمليات الاستيراد والتصدير عن طريق الاتصال الحاسوبي المباشر، وتعزيز توفير التدريب، وبخاصة في مجال التوعية، للعاملين في ميدان الرعاية الصحية والجهات المعنية الأخرى.

١٢- وأشار عدة متكلمين إلى التحديات المستمرة والمستجدة التي تثيرها مشكلة المخدرات العالمية. وأبرز العديد من المتكلمين الصلات القائمة بين الجرائم المتصلة بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والفساد. وقدم العديد من المتكلمين أمثلة على الأنشطة المضطّعة بها على الصعيد الوطني دعماً للإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩، ومنها تعزيز التعاون الدولي والمشاركات بين الوكالات، وتعزيز إدارة الحدود، ومكافحة غسل الأموال، فضلاً عن وضع وتنفيذ واستعراض الأطر التشريعية والسياساتية والإدارية، وتعزيز كفاءة المحاكمة في القضايا المتصلة بالمخدرات، وتبسيط عمليات المساعدة القانونية المتبادلة.

١٣- وعرض عدد من المتكلمين مبادرات وطنية لوضع استراتيجيات لمكافحة المخدرات والوقاية منها وجهود فرق عمل ولجان مشتركة بين عدة وكالات للتصدي للتحديات المتصلة بالمخدرات. وأشاروا إلى مختلف الجهات الحكومية المعنية المشاركة في تنفيذ السياسات ذات الصلة. وأبرز عدة متكلمين أهمية التواصل مع المجتمع المدني في إطار السياسات الوطنية المتعلقة بالتصدي لتعاطي المخدرات.

١٤- وأشار عدة متكلمين إلى إبرام اتفاقات أو ترتيبات ثنائية لتعزيز التعاون الدولي، ذات طابع قضائي ومتعلق بإنفاذ القانون على السواء، من أجل مكافحة الاتجار بالمخدرات، ولا سيما الكشف عن أنشطة الجماعات الإجرامية المنظمة عبر الوطنية في هذا المجال وتعطيلها. وشدد على ضرورة تبسيط عملية تسليم المطلوبين وتبادل المساعدة القانونية بهدف مواصلة تعزيز التعاون الدولي من أجل التصدي للجرائم المتصلة بالمخدرات؛ ومواصلة تشجيع الممارسات من قبيل تبادل الموظفين والمعلومات والخبرات. وأشار عدة متكلمين إلى أهمية التعاون الإقليمي والدولي على

مكافحة تدفقات المخدرات غير المشروعة، بما في ذلك عمل الشبكات العالمية والإقليمية في تبادل المعلومات وتنسيق عمليات مكافحة المخدرات بين ولايات قضائية متعددة.

١٥- وأفاد بعض المتكلمين بإبرام اتفاقات بين أجهزة الشرطة بشأن بناء القدرات وتنفيذ العمليات المشتركة لمعالجة المسائل المتصلة بالمخدرات. وشُدّد على أهمية أنشطة التدريب لتعزيز مهارات السلطات المختصة، بما في ذلك أجهزة إنفاذ القانون وإدارة الحدود. وأعرب عدة متكلمين عن امتنانهم للمكتب لما يقدمه من مساعدة تقنية في مجال مكافحة الاتجار بالمخدرات، وشجعوا على تقديم المزيد من المساعدة في هذا الصدد، وخاصة للبلدان النامية.

١٦- وشُدّد عدد من المتكلمين على أهمية إدراج التنمية البديلة في برامج خفض العرض واستراتيجيات التنمية الوطنية الأوسع نطاقاً. وأكد متكلمون مجدداً أهمية تعزيز التنمية البديلة بصفتها استراتيجية لمراقبة المخدرات موجهة نحو التنمية، وأبرزوا الممارسات الجيدة والمبادرات الإقليمية والوطنية في هذا المجال. وكرر عدد من المتكلمين التأكيد على التزامهم بمعالجة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ذات الصلة بالمخدرات والمتعلقة بزراعة المحاصيل غير المشروعة في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك من خلال مبادرات بشأن تنمية المهارات ودعم مصادر كسب الرزق.

١٧- ورحب العديد من المتكلمين باعتماد خطة العمل المتعددة السنوات في حزيران/يونيه ٢٠١٩ خلال الدورة الثانية والستين للجنة، وب عقد اجتماعات تفاعلية في الفصل الرابع من كل عام خلال الفترة الممتدة حتى عام ٢٠٢٤، لمناقشة كيفية التصدي للتحديات المحددة في الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩ من خلال تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات المتعهد بها في العقد الماضي. وأعرب عن التقدير لأمانة الهيئتين الإداريتين لتنظيمها المناقشات المواضيعية التي كانت بمثابة آلية لتبادل الممارسات الجيدة ومناقشة الاتجاهات على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي. واقترحت إحدى المتكلمات إتاحة المزيد من الوقت للخبراء الوطنيين لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة على الصعيد الوطني في سياق تنفيذ الالتزامات السياسية، وعقد دورة مواضيعية مباشرة عقب اجتماعات اللجنة الأخرى، مثل الدورة المستأنفة.

١٨- وعرض أحد المتكلمين تقريراً عن حلقة عمل وطنية بشأن تنفيذ جميع الالتزامات السياسية الدولية المتعلقة بالمخدرات، في إطار متابعة تنفيذ الإعلان الوزاري لعام ٢٠١٩، جرى تنظيمها بدعم من أمانة اللجنة، وشُدّد على أن حلقة العمل عززت فهم الالتزامات السياسية الدولية الواردة في الإعلان السياسي وخطة العمل لعام ٢٠٠٩، والبيان الوزاري المشترك لعام ٢٠١٤، والوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن مشكلة المخدرات العالمية المعقودة في عام ٢٠١٦، وعززت التعاون فيما بين السلطات الوطنية المشاركة في رسم السياسات الوطنية بشأن المخدرات وتنفيذها وتقييمها.

١٩- وأبرز العديد من المتكلمين أهمية السياسات المتوازنة والشاملة المرتكزة على الأدلة التي تعالج مختلف جوانب مشكلة المخدرات العالمية، ورحبوا باعتماد الاستبيان المنقح والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية، وأعربوا عن تقديرهم للعمل الذي اضطلع به المكتب منذ عام ٢٠١٧. وأعرب عن التقدير

أيضاً لجهود رئيس اللجنة في دورتها الثالثة والستين في توجيهه المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع المقرر الذي جرى من خلاله اعتماد الاستبيان المنقح والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية.

٢٠- وشدد عدة متكلمين على ضرورة أن يعقب تنقيح الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية استثمار كبير في المساعدة التقنية وبناء القدرات من أجل تعزيز قدرة الدول الأعضاء على توليد البيانات عن حالة المخدّرات بأوجهها المتعددة وإبلاغها بهدف تحسين معدلات الرد وتوسيع نطاق التغطية الجغرافية والمواضيعية وفقاً لجميع الالتزامات. وشُدّد على أهمية توفير أدوات التعلّم الإلكتروني للاسترشاد بها في تعبئة الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، وأبرز بعض المتكلمين أيضاً أهمية التآزر والتعاون مع الشركاء الدوليين في تنفيذ هذه الجهود المعنية ببناء القدرات.

٢١- وبيّن عدة متكلمين الجهود الأخيرة والجارية التي بذلتها بلدانهم لتحسين الهياكل الوطنية لجمع البيانات، بما في ذلك جهود التنسيق بين الوكالات، وكذلك المبادرات المحددة لجمع البيانات المتصلة بالمخدّرات في بلدانهم. ورحب بعض المتكلمين بما جاء في المقرر المتعلق بالاستبيان المحسّن والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية الذي طُلب فيه إلى الدول الأعضاء أن تعيّن جهة وصل وطنية، حسبما يناسب سياقها الوطني، لتيسير تعبئة الاستبيان الخاص بالتقارير السنوية، بالتشاور مع بعثاتها الدائمة المعتمدة لدى الأمم المتحدة في فيينا. وشُدّدت إحدى المتكلمات على أهمية أن تكون الاستبيانات قابلة للتبادل فيما بين المؤسسات الوطنية ذات الصلة لضمان فعالية عمليات جمع البيانات والحفاظ على نوعية البيانات التي يجري جمعها.

٢٢- وأشار عدة متكلمين إلى وجود ممارسات ونهج وطنية مختلفة لجمع البيانات المتعلقة بالمسائل المتصلة بالمخدّرات وسياقات مجتمعية وطنية متنوعة في عملية جمع البيانات، وأعربوا عن ارتياحهم للإقرار بتلك الجوانب في المقرر المتعلق بالاستبيان المنقح والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية. وأشار بعض المتكلمين أيضاً إلى أن اعتماد اللجنة للاستبيان الخاص بالتقارير السنوية لم يستتبع اعتمادها للمبادئ التوجيهية التقنية الواردة في ورقة الاجتماع ذات الصلة (E/CN.7/2020/CRP.3، بصيغتها المعتاد إصدارها). وأعرب عدد من المتكلمين عن تأييدهم لإدراج حاشية في المقرر الوارد في ورقة الاجتماع المذكورة توضح أن المبادئ التوجيهية التقنية للاستبيان المنقح والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية غير معتمدة من قبل اللجنة ولا الخبراء.

٢٣- وأبرزت أيضاً أهمية الشبكات الإقليمية والعالمية للمهنيين والممارسين كسبيل لتحسين القدرات في مجال توليد البيانات وجمعها وإبلاغها، ودُعي إلى مواصلة بذل الجهود لبناء وتعزيز تلك الشبكات.

باء- الإجراء الذي اتخذته اللجنة

٢٤- اعتمدت اللجنة، في جلستها السابعة المعقودة في ٤ آذار/مارس ٢٠٢٠، مشروع المقرر (E/CN.7/2020/L.7) بشأن الاستبيان المحسّن والمبسّط الخاص بالتقارير السنوية. (للاطلاع على نص المقرر، انظر الفصل الأول، القسم جيم، المقرر ٦٣/[...]).